تفسير فرات الكوفي

دراسة وتحليل

بقلم
الشيخ عادل هاشم

تفسير فرات الكوفي

دراسة وتحليل

تفسير فرات الكوفي

دراسة وتحليل

بقلم
الشيخ عادل هاشم

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : التفسیر / بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسةالصادق علیه‌السلام للطباعة والنشر، ١٤٤٤ ق.= ۲۰۲۲ م.= ۱۴۰۱.
مشخصات ظاهری : ۸٤ ص.؛ ۵/۱٤×۵/۲۱ س‌م.
شابک : ۹-۵۸-۷٦٦۹-٦۲۲-۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی.
یادداشت : کتاب حاضر بر اساس کتاب «تفسیر فرات‌الکوفی»
تالیف فرات‌بن‌ابراهیم کوفی نوشته شده است.
یادداشت : کتابنامه: ص. [٦٧] - ۷۵؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : تفاسیر شیعه -- قرن ۳ق.
Qur'an -- Shiite hermeneutics -- 9th century
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال Hadith -- *Ilm al-Rijal
شناسه افزوده : کوفی، فرات بن ابراهیم، ۳۰۷-؟ق . تفسیر فرات الکوفی
رده بندی کنگره : BP۹۳
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۱۷۲٦
شماره کتابشناسی ملی : ۸۷۳۲۸۹۸ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است

تفسیر فرات الکوفی

دراسة وتحلیل

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی، ١٤٤٤ هـ - ۲۰۲۲م - ۱۴۰۱ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق علیه‌السلام

عدد النسخ: ۱۵۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ۸٤ صفحة

ردمک: ۹-۵۸-۷٦٦۹-٦۲۲-۹۷۸

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم B٤٠
موسسة الصادق ۹۱۲٤۱۰۲۰۹٦ (۰۰۹۸)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ۳۳۹۳٤٦٤٤ (۰۰۹۸۲۱)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ،وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية تتعلق بالحديث عن تفسير فرات الكوفي كنّا قد القيناها على جمعْ من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الاشرف في ضمن بحوثنا الرجالية ، وبعد اتمامها رغب جمع ممنْ حضر تلك الدروس أنْ تظهر الى دارسي علم الرجال وغيرهم بحلّة الكتاب ، رغبة منهم في تعميم الاستفادة من هذه الأبحاث وتسهيل أمر وصول الباحثين الى ماورد فيها من أفكار وابحاث ، فلم نجد في ذلك بأس ، فراجعناها وغيرنا فيها بالمقدار الذي يتناسب مع هيئة الكتاب والأبحاث المقروءة، فكان هذا الذي بين يديكم .

نسأل الله سبحانه وتعالى أنْ ينفع بنا طلبة العلم بفضله وكرمه إنه سميع الدعاء.

والحمد لله رب العالمين.

مقدمة

يعتبر تفسير فُرات الكوفي واحدة من التفاسير الّتي انتشر في الآونة الآخيرة وسُلِّط الضوءُ عليه كثيراً، وبدأت نُسخه المطبوعة تزداد شيئاً فشيئاً، ودخل في دائرة التحقيق والتنقيح والتدقيق، وصار منتشراً حالياً، ولذلك كان لابدّ من الإشارة إليه وتسليط الضوء على إمكانية الاعتماد على مروياته واعتبارها من عدمه.

وبدواً فالتفسير كما يصرّح صاحبه أنّه من تفسير القرآن بما ورد عن أهل البيت (عليهم السلام)، ولكن سيأتي الإشارة -إن شاء الله تعالى- عدم تمامية هذا الإدّعاء، وذلك من جهة كثرة روايته عن غير أهل البيت (عليهم السلام).

ثمّ أنّه يقع الكلام في عِدّة مقاماتٍ:

المقام الأوّل:

في التّعريف بفُرات الكوفي:

هو الشيخ فُرات بن إبراهيم بن فُرات الكوفي، عاش الرّجل في

النّصف الثّاني من القرن الثالث الهجري -أي في عصر الغَيبة الصغرى-، وبالتالي فيعتبر الرّجل من معاصري الكليني (قدس سره) صاحب كتاب الكافي (والمتوفى ٣٢٩ للهجرة)، وكذلك ابن عُقدة، وكذلك والد الصدوق (قدس سره) (المتوفى ٣٢٩ للهجرة)، وقد كان ممن حدّث في تلك الفترة.

ومنشأ معرفة اسمه واسم أبيه وجدّه إنّما كان من خلال وروده في الأسانيد ككتب الشيخ الصدوق (قدس سره) وكذلك ما يُعرف بتفسير القمّي وكتاب شواهد التنزيل.

وأمّا ذكره بكنيته وهي أبو القاسم فقد ذكرها ابن الشجري الزيدي المتوفى ٤٤٥ الكوفي في فضل زيارة الحسين (عليه السلام) في الحديث ٢٧ و ٧٣، ولعلّه هذا واحد من مناشئ القول بكون الرّجل زيدياً، فلم يُهتَم لأمره ولا أقل من اعتناقه الزيدية شطراً من حياته وسيأتي - إن شاء الله تعالى- مزيد بيانٍ من هذه الجهة.

ولكن -مع الأسف- لم يتعرّض لترجمته أعلام الفنّ كالنّجاشي والطوسي وابن الغضائري في فهارسهم ورجالهم وأضرابهم، وهذا

مُثيرٌ للاهتمام والتساؤل والاستغراب، فكيف لم يتعرّض لترجمته هؤلاء الأعلام مع كونه صاحب تفسير نقل عنه الشيخ الصدوق (قدس سره) وإن كان بالواسطة وورد اسمه فيما يُسمّى بتفسير القمّي وغيره، خصوصاً أنّ أصحاب كتب التفسير كانوا قليلين جداً مقارنةً بالكتب الّتي تندرج تحت العناوين الأخرى من العلوم الإسلامية.

ومن هنا فلا مستند بين يدينا يحكي عن حال الرّجل من جهة الوثاقة والضعف، بل حتّى من باقي الجهات الأخرى كحياته ومصنّفاته وعلمه ونحو ذلك.

ولازم ذلك عدم التعرّض لذكر التفسير من قبل أعلام الفنّ في القرن الخامس الهجري ممّن وصلتنا كتبهم ومصنفاتهم، والّذين هم الأساس في معرفة وجود الكتب وسعة انتشارها واعتبارها من عدمه.

نعم، لم يُعرَف له من الكتب سوى هذا التفسير وكُرّاسٌ في ذكر سبّ علي (عليه السلام)، وهو كُرّاس يقع في ضمن مجموعة كُرّاسات خطّيّةٍ في مجلد واحد محفوظ في كلية الإلهيات بطهران تحت الرقم ٢٥٦ القسم العاشر من المجموعة ٤٥ ر ـ ٦٥

ب[1].

نعم، ترجم له جمع من المعاصرين والقريبين من عصرنا، فقد ترجم له المحقّق آقا بزرك (قدس سره) (المتوفى ١٣٩٠ للهجرة) في كتابه الذريعة بالقول:

١٣٠٩- تفسير فُرات بن إبراهيم بن فُرات الكوفي المقصور على الرّوايات عن الأئمّة الهداة (عليهم السلام)، وقد أكثر فيه من الرّواية عن الحسين بن سعيد الكوفي الأهوازي نزيل قم والمتوفى بها والذي كان من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) والإمام الجواد (عليه السلام) والإمام الهادي (عليه السلام)، وقد شارك أخاه الحسن في رواية الكتب الثلاثين، كما شاركه ابنه أحمد بن الحسين في الرّواية عن جميع شيوخ أبيه.

وكذلك أكثر فيه من الرّواية عن جعفر بن محمّد بن مالك البزّاز الفَزاري الكوفي (والمتوفّى في حدود سنة ٣٠٠ للهجرة)، وكان هو

(١) أُنظر: الفهرست المطبوع: الجزء ١٤: رقم ١٠٨٢: صفحة ١٩٤ من منشورات جامعة طهران بخط الشيخ محمود مؤرخة سنة ١٠٨٩ للهجرة كما ذكر محقق الكتاب تفسير الفرات الكوفي محمد الكاظم أُنظر الصفحة ١٢ منه.

المربّي والمعلّم لأبي غالب الزراري (المولود سنة ٢٨٥ للهجرة) بعد إخراجه عن الكتب وجعله في البزّازين كما ذكره أبو غالب في رسالته إلى ابن ابنه.

وكذلك أكثر من الرّواية عن عُبيد بن كُثير العامري الكوفي (المتوفى سنة ٢٩٤ للهجرة) مؤلّف كتاب التخريج، وكذلك يروي فيه عن مشايخه البالغين نيّف ومائة كلّهم من رواة أحاديثنا بطرقهم المسندة إلى الأئمّة (عليهم السلام)، وليس لأكثرهم ذكر ولا ترجمة في أصولنا الرّجالية، ولكن مع الأسف فإنّه قد عمد بعضٌ إلى إسقاط أكثر الأسانيد.

ويَروي التفسير عن فُرات والد الشيخ الصدوق وهو أبو الحسن علي بن الحسين بن بابويه (المتوفى ٣٢٩ للهجرة)، كما أنّه يروي والد الصدوق أيضاً عن علي بن إبراهيم المفسّر القمّي الّذي توفّي بعد سنة ٣٠٧ للهجرة، ولعلّ فُرات بقي أيضاً إلى حدود تلك السنة.

وأمّا الشيخ الصدوق فيروي في كتبه عنه كثيراً إمّا بواسطة والده أو بواسطة شيخه الحسن بن محمّد بن سعيد الهاشمي، وكما يروي

الهاشمي هذا عن فُرات كذلك يروي عن والد أبي قيراط جعفر بن محمّد والذي توفّي سنة ٣٠٨ للهجرة، فيقوى أيضاً احتمال أنّ فُرات أدرك أوائل المائة الرّابعة كوالد أبي قيراط واعتمد عليه من القدماء بعد الصدوقين الشيخ الحاكم أبو القاسم الحسكاني، فينقل عن هذا التفسير في كتابه شواهد التَنزيل وينقل عنه غيّاث ابن إبراهيم في تفسيره[١].

ثمّ أنّه قد تعرّض لترجمته كذلك سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (ﷺ) على ما في معجم رجال حديثه، ولكن لم يُزد على ما قاله المحقّق صاحب الذّريعة (ﷺ) فيه إلاّ في جهة واحدة، وهي أنّ الرّجل من رجال تفسير القمّي، حيث أشار إلى أنّه روى عن محمّد بن إبراهيم وروى عنه أبو القاسم الحسيني في تفسير القمّي تفسير سورة المطفّفين في تفسير قوله تعالى:

(كَلّا إنّ كتاب الفجّار لفي سجّين) [٢].

---

(١) أُنظر: آقا بزرك الطهراني: الذريعة: الجزء الرابع: صفحة ٢٩٩.

(٢) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء ١٤: صفحة ٢٧٢.

ومن الواضح أنّ سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (ﷺ) أراد من ذلك الإشارة إلى وثاقته من باب كونه من رجال وأسانيد تفسير القمّي لاعتماده (ﷺ) على الكبرى الكليّة القائلة بكفاية الوقوع في تفسير القمّي للقول بوثاقة الرّاوي، ولكن ذكرنا في مختاراتنا الرّجالية أنّه لا يمكن المساعدة على هذا الكلام بوجهٍ، وتفصيله موكول إلى محلّه كما تقدّم فراجع.

وتعرّض كذلك لترجمته السيّد الخونساري (ﷺ) (المتوفى سنة ١٣١٣ للهجرة) في كتابه روضات الجنّات، وكذلك صاحب رياض العلماء وغيرهم.

ومن الواضح أنّ هذه التراجم لا تَنفع في اثبات حال الرّجل من ناحية الوثاقة ولا الكتاب واعتباره ونسبته إلى مصنّفه إلا من باب تسلط الضوءِ على خصائص الكتاب ومزاياه وجهاته العامّة.

فالنّتيجة: أنّ الرّجل لم يثبت له توثيق في كتب الرّجال وأهل التراجم.

المقام الثّاني:

في الحديث عن مشايخ فُرات الكوفي والرّواة عنه:

تقدّمت الإشارة إلى أنّ مشايخ فُرات الكوفي يتعدّون المئة شيخ، ولذلك سنحاول الإشارة إليهم بصورةٍ إجماليةٍ، والغاية من الإشارة إلى مشايخه هو تكوين صورة أوّلية واضحة عن المقطع الزّماني الّذي عاش فيه وطبيعة مشايخه الّذين روى عنهم وهم:

١ ـ إبراهيم بن أحمد بن عمرو الهمداني:

روى عنه فُرات الكوفي في سورة الرّعد والشورى والمطفّفين، وروى عن يحيى بن عبد الحميد الحمّاني.

٢ ـ إبراهيم بن بنّان الخثعمي:

روى عن جعفر بن يحيى وأحمد بن نصر العنبري، وروى عنه فرات في سورتي الحُجرات والإخلاص.

٣ ـ إبراهيم بن سليمان:

روى عن الحسن بن محبوب وعبيد بن عبد الرّحمن، وروى عنه فرات في سورة النّساء بدون واسطة وفي سورتي الفجر والتّكاثر

بواسطة علي بن محمّد الزَّهري وعلي بن محمّد بن مخلّد.

٤ ـ أحمد بن جعفر:

روى عن جعفر بن علي بن ناصح، وروى عنه فُرات في سورتي آل عمران والروم.

٥ ـ أحمد بن حسن بن إسماعيل بن صبيح:

روى عن محمّد بن حسن بن مطهّر وعلي بن محمّد بن مروان ومحمّد بن مروان، وروى عنه فُرات في المقدّمة وآل عمران والحجّ والشعراء والصافّات والتحريم والبيّنة.

٦ ـ أحمد بن الحسين أبو علي الحضرمي:

روى عنه فُرات في سورتي المائدة ويس.

٧ ـ أحمد بن صالح الهمداني، أبو الحسن:

روى عن حسن بن علي بن زكريا البصري، وروى عنه فُرات في سورتي البقرة والنّجم.

٨ ـ أحمد بن علي بن عيسى الزَّهري:

روى عنه فرات في سورة الفرقان.

٩ ـ أحمد بن عيسى بن هارون العجلي:

روى عن حرب ومحمّد بن علي عطّار وحسن بن علي الحلواني وعلي بن أحمد بن عيسى، وروى عنه فرات في سورة البقرة والتوبة والعنكبوت والشورى والفتح والبيّنة.

١٠ ـ أحمد بن القاسم:

روى عن محمّد بن أبي عمر وأحمد بن صبيح وعبادة بن زياد ومحمّد بن حفص، وروى عنه فرات في سورة آل عمران والنّساء ويوسف وإبراهيم والشورى والزُخرف والحشر.

١١ ـ أحمد بن القاسم بن عُبيد:

روى عن جعفر بن محمّد الجمّال، وروى عنه فرات في سورة الحجّ.

١٢ ـ أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة الخراساني:

روى عن علي بن الحسن بن فضّال، وروى عنه فرات في سورة النّساء والأعراف والسّجدة والشّورى والشّمس.

١٣ ـ أحمد بن محمّد بن علي بن عمرو الزّهري، أخو علي:

روى عن أحمد بن الحسين بن المُفلِّس، وروى عنه فُرات في سورة الحُجرات.

١٤ ـ أحمد بن موسى بن إسحاق الحرامي الحمّار:

روى عن حسين أو حسن بن ثابت ويحيى بن عبد الحميد الحمّاني ومُحَوّل بن إبراهيم، وروى عنه فرات في المقدمة في الحديث الثّالث وفي سورة البقرة ويوسف والنّحل ومريم والنّور والشّعراء والشّورى.

١٥ ـ أحمد بن يحيى:

روى عنه في سورتي آل عمران والحجر، وروى عن محمّد بن عمرو.

١٦ ـ أبو أحمد بن يحيى بن عُبيد بن القاسم القزويني:

روى عنه فُرات في سورة المعارج.

١٧ ـ إسحاق بن محمّد بن القاسم بن صالح بن خالد الهاشمي:

روى عنه في سورة القيامة، وروى عنه محمّد بن يوسف بن يعقوب الرّازي.

١٨ ـ إسماعيل بن إبراهيم العطّار:

روى عن محمّد بن مروان، وروى عنه فرات في سورة البيّنة.

١٩ ـ إسماعيل بن إبراهيم الفارسي:

روى عنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وروى عنه فرات في سورة المائدة والأنفال ويوسف والرّعد وإبراهيم والسّجدة والنّجم والرّحمن والدّهر.

٢٠ ـ إسماعيل بن أحمد بن الوليد الثقفي:

روى عنه فرات في سورة الأحزاب.

٢١ ـ إسماعيل بن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل الفارسي:

روى عنه الفرات في سورتي الأعراف والرّعد.

٢٢ ـ جعفر بن أحمد بن يوسف أبو عبد الله الأودي:

روى عنه محمّد بن مروان وعامر وجعفر بن عبد الله وعلي بن أحمد وعلي بن بُزُرج ويوسف بن موسى ومحمّد بن حسين الصائغ، وروى عنه فرات في أكثر من عشرين مورداً.

٢٣ ـ جعفر بن عبد الله، أبو عبد الله:

روى عن إسماعيل بن أبان وروى عنه فرات كما في المقدّمة وسورة

النّساء.

٢٤ ـ جعفر بن علي بن نُجيح الكِندي:

روى عن الحسن بن الحسين وروى عنه فرات كما في الحديث السّادس وسورة التّحريم.

٢٥ ـ جعفر بن محمّد:

روى عن الحسن بن محمّد ومحمّد بن تسنيم، وروى عنه فرات في سورتي الحَجر ويوسف.

٢٦ ـ جعفر بن محمّد بن أحمد بن يوسف:

تقدّم الحديث عن الرّجل وقد ورد في بعض الموارد مثل سورتي الشّعراء والشّورى، وهو جعفر بن محمّد بن يوسف المتقدّم.

٢٧ ـ جعفر بن محمّد الأسدي أو الأودي:

وهو أيضاً ابن أحمد بن يوسف المتقدّم.

٢٨ ـ جعفر بن محمّد بن سعيد الأحمسي:

روى عن حسن بن حسين العَرني ونصر بن مُزاحم وأبي يحيى البصري، وروى عنه فُرات في أكثر من عشرين مورداً.

٢٩ ـ جعفر بن محمّد بن شِيروره القطّان:

روى عن حريث ومحمد بن إبراهيم الرّازي، وروى عنه فُرات في سورة الفتح والنّور والمعارج.

٣٠ ـ جعفر بن محمّد بن عُبيد أو عتبة الجُعفي:

روى عن العلاء بن الحسن، وروى عنه فُرات في سورتي التّوبة والقيامة.

٣١ ـ جعفر بن محمّد بن مالك الفَزاري:

روى عن محمّد بن حسين الصائغ ومحمّد بن مروان والقاسم بن الرّبيع وأحمد بن الحسين الهاشمي وأحمد بن ميثم الميثمي وعبّاد بن يعقوب ومحمّد بن تسنيم الحجّال ومحمّد بن أحمد المدائني، وروى عنه فرات في أكثر من مئة موردٍ.

٣٢ ـ جعفر بن محمّد بن مروان القطّان الكوفي:

روى عن أبيه وعنه المصنّف في ثلاثة موارد في سورة البقرة وسورة ق وسورة التّين.

٣٣ ـ جعفر بن محمّد بن هشام:

روى عن عُبادة وروى عنه فُرات في سورة الأنفال والتّوبة وهود والكهف.

٣٤ـ جعفر بن محمّد بن يوسف:

وهو جعفر بن أحمد بن محمّد بن يوسف الأودي.

٣٥ـ جعفر بن موسى:

قد روى عنه فرات في سورة طه الحديث ٣٥٠ فقط، وذلك حسب بعض نُسخ التفسير.

٣٦ـ أبو جعفر الحسن أو الحسيني:

روى عنه فرات في الحديث ٥٥ وقال: حدّثني أبو جعفر الحسني والحسن بن حَبّاش إلى آخره...

٣٧ـ الحسن بن الياس أو الحسين:

روى عنه فُرات في الحديث .٤٢٨

٣٨ـ الحسن بن حبّاش بن يحيى أبو محمّد الدهقان:

روى عنه فُرات في سورة آل عمران الحديث ٥٥ وفي سورتي الأحزاب والزّخرف.

٣٩ ـ الحسن بن الحسين أبو محمّد الزّنجاني:

روى عنه فُرات في سورة مريم.

٤٠ ـ حسن بن عبّاس البَجلي:

روى عنه حسن بن حسين ونصر بن مُزاحم، وروى عنه فُرات في الحديث السّابع والعشرين والثاني والسبعين وفي سورة الأعراف والأنفال والتّوبة ويوسف وإبراهيم والشورى وفصّلت والزُّخرف.

٤١ ـ حسن بن عبد الله بن البَراء بن عيسى التّميمي:

روى عنه فُرات في الحديث ٢٧١.

٤٢ ـ الحسن بن علي لُؤلُؤ:

روى عنه فُرات في الحديث ٢٣٦.

٤٣ ـ الحسن بن علي بن بَزيع:

روى عن إسماعيل بن إسحاق وروى عنه فُرات في سورة آل عمران والمائدة والأعراف والتّوبة ويوسف والكهف والحجّ وق والحاقّة.

٤٤ ـ الحسن بن علي بن الحسن السلولي:

روى عن محمّد بن الحسن بن مطهّر السلولي عن صالح بن أبي الأسود، وعنه روى فُرات في الحديث الثاني.

٤٥ ـ الحسن بن علي بن رحيم:

روى عنه فرات في سورة الجنّ.

٤٦ ـ الحسن بن علي بن العبّاس أو الحسن بن العبّاس:

هكذا وقع في نسخة من التفسير في الحديث الخامس من سورة الأنفال.

٤٧ ـ الحسن بن علي بن عفّان، أبو محمّد العامري الكوفي:

روى عن يحيى بن هاشم، وروى عنه فُرات في الحديث ٤٠٨.

٤٨ ـ الحسن بن علي بن هاشم:

روى عن عبد الله بن سعيد الأشبح أبي سعيد، وروى عنه فُرات في الحديث الخامس.

٤٩ ـ الحسن بن محمّد:

وربّما كان هو الحسين بن محمّد بن مُصعب البَجلي.

٥٠ ـ الحسين بن الحكم الحِبري، أبو عبد الله الكوفي:

ورد ذكره في ثنايا الكتاب بما يقرب من سبعين مورداً.

٥١ ـ الحسين بن سعيد الأهوازي:

حيث روى عنه فُرات فيما يقرُب من مئة موردٍ.

٥٢ ـ الحسين بن العبّاس.

٥٣ ـ الحسين بن محمّد بن مُصعب البَجلي:

روى عنه محمّد بن أحمد المهتدي ومحمّد بن مروان وعيسى بن مهران، وروى عنه فُرات في خمسة موارد.

٥٤ ـ الحَضرمي:

٥٥ ـ زيد بن حمزة:

٥٦ ـ زيد بن محمّد بن جعفر العامري:

روى عن محمّد بن مروان، وروى عنه فُرات في سورة الحشر.

٥٧ ـ زيد بن محمّد بن جعفر التمّار:

روى عنه فُرات في سورة الشّمس.

٥٨ ـ سعيد بن الحسن بن مالك:

روى عن بكّار والحسن بن عبد الواحد، وروى عنه فُرات في

سورة آل عمران والنّساء ويوسف والحجّ والقصص والزخرف والفتح والبيّنة.

٥٩ ـ سعيد بن عمرو القرشي.

٦٠ ـ سليمان بن أحمد.

٦١ ـ سليمان بن محمّد.

٦٢ ـ سليمان بن محمّد بن أبي العَطوس:

روى عنه فُرات في الحديث .٥٨٧

٦٣ ـ سهل بن أحمد الدَّينوري:

روى عنه فُرات في سورة الشّعراء والتّين.

٦٤ ـ عبّاد بن سعيد بن عبّاد الجعفي:

روى عنه فُرات في الحديث .٤٥٣

٦٥ ـ عبّاس بن محمّد بن الحسين الهمداني الزيات:

روى عنه فُرات في الحديث .٥٢٩

٦٦ ـ عبد الرّحمن بن محمد بن الحسن التّميمي أو التيّمي البزّاز:

روى عنه فرات في سورة يونس والحشر.

٦٧ ـ عبد السلام بن مالك:

روى عنه فرات في سورة الحجّ والشّورى والقلم.

٦٨ ـ عبد الله بن بحرين طَيفور:

روى عنه فرات في الحديث ٧٦١.

٦٩ ـ عبد الله بن زيدان بن بريد:

روى عن محمّد بن الأزهر الخراساني، وروى عنه فُرات في الحديث ٧٢٠.

٧٠ ـ عبد الله بن محمّد بن سعدان:

روى عن الحسن بن أبي جعفر وروى عنه فُرات في الحديث ٥٥٧.

٧١ ـ عبد الله بن محمّد بن هاشم أبو القاسم الدُوري:

روى عن علي بن الحسن أو الحسين القرشي، وروى عنه فرات في آخر سورة البقرة وسورة يوسف والنّور والقصص.

٧٢ ـ عُبيد بن عبد الواحد بن شُريك أبو محمد البزّاز:

روى عنه في سورة المائدة والحجّ.

٧٣ ـ عُبيد بن غنّام الكوفي:

روى عن الحسن بن عبد الرّحمن بن أبي ليلى، وروى عنه فُرات في الحديث ٤٨٠.

٧٤ ـ عبيد بن كُثير العامري:

روى عن محمّد بن مروان ومحمّد بن جُنيد ومحمّد بن إسماعيل الأحمسي، وروى عنه فرات في أكثر من ستين مورداً.

٧٥ ـ محمّد بن عثمان:

روى عنه فُرات في سورة الأعراف والأحزاب وق.

٧٦ ـ علي بن أحمد بن حاتم:

روى عن الحسن بن عبد الواحد، وروى عنه فُرات في سورة القصص الحديث ٤٢٤.

٧٧ ـ علي بن أحمد بن خلف الشّيباني:

روى عن عبد الله بن علي بن المتوكّل، وروى عنه فرات في سورة المائدة والنّجم.

٧٨ ـ علي بن أحمد بن عتّاب:

روى عنه فرات في سورة الأعراف.

٧٩ ـ علي بن أحمد بن علي بن حاتم.

٨٠ ـ علي بن أحمد بن معروف أبو الحسن:

روى عنه فُرات في الحديث ٦٣٥.

٨١ ـ علي بن الحسن بن الحسين أبو الحسن الدُوسي أو الدُوري الرِّقّي:

روى عنه فرات في سورة النّصر في أواخر الكتاب.

٨٢ ـ علي بن الحسين أو الحسن القرشي:

روى عنه عبد الله بن عبد الرّحمن وعنه عبد الله بن محمّد الدُوري في سورة النّور وفرات في سورة البقرة وآل عمران والتّوبة وطه والنّور والرّوم والأحزاب والمؤمن والتّحريم.

٨٣ ـ علي بن الحسين بن زيد:

روى عن علي بن يزيد البَاهلي، وروى عنه فُرات في الحديث ٥٧٧.

٨٤ ـ علي بن حَمدون:

روى عن عيسى بن مهران وعلي بن محمّد بن مروان وعبّاد، وروى عنه فرات في سورة البقرة والتّوبة في موردين وهود ويوسف والرّعد ومريم والفرقان والأحزاب والزّمر في موردين والحجرات والقلم.

٨٥ ـ علي بن سراج المصري أبو الحسن:

روى عن إبراهيم بن محمّد اليماني الصَّنعاني، وروى عنه الفُرات في الحديث .٦٦٠

٨٦ ـ علي بن العبّاس البَجلي أبو الحسن المُقانِعي الكوفي:

روى عن حسن بن محمّد المُزني وحسن بن حسين، وروى عنه فرات في سورة التّوبة والتّكاثر.

٨٧ ـ علي بن عتّاب.

٨٨ ـ علي بن محمّد الجُعفي.

٨٩ ـ علي بن محمّد بن إسماعيل الخزّاز الهَمداني:

روى عنه فُرات في سورة النّصر.

٩٠ ـ علي بن محمّد بن الحسن اللُؤلُؤي.

٩١ ـ علي بن محمّد بن عبّاد الخَثْعمي:

روى عنه فُرات في سورة المائدة.

٩٢ ـ علي بن محمّد بن علي بن عمرو الزّهري:

روى عنه فُرات في ٣٨ مورد.

٩٣ ـ علي بن محمّد بن مخلّد الجُعفي الدهّان أبو الطيب:

روى عن إبراهيم بن سليمان والحسين بن علي بن أحمد العلوي، وروى عنه فرات في سورة الأنفال والرّعد والحجر والفرقان والأحزاب وفصّلت والسّجدة والزّخرف والرّحمن والقلم والحاقّة والمطفّفين والتّكاثر.

٩٤ ـ علي بن مَكرم الرزّاز أو الوزان:

روى عنه فرات في سورة يوسف.

٩٥ ـ علي بن يزداد القمّي:

روى عنه فُرات في سورة المائدة والحجر.

٩٦ ـ الفضل بن يوسف القَصَباني:

روى عن إبراهيم بن الحكم، وروى عنه فرات في سورة الأحزاب

والزّمر والزّخرف والجمعة.

٩٧ ـ القاسم بن الحسن بن حازم أو خازم القَرشي:

روى عن حسين بن علي النقّاد، وروى عنه فرات في سورتي القمر والنّبأ.

٩٨ ـ القاسم بن حمّاد الدلّال:

روى عن يحيى بن الحسن وجَندل، وروى عنه فَرات في المقدمة وآل عمران والتّوبة والنّمل.

٩٩ ـ القاسم بن عُبيد:

روى عنه فرات في سورة الأنبياء وغافر وق.

١٠٠ ـ قُدامة بن عبد الله البَجلي:

روى عنه فُرات في الحديث ٢٠٩.

١٠١ ـ محمّد بن إبراهيم الفَزاري:

روى عنه فرات في سورة آل عمران والرّحمن والدّهر، وروى عن محمّد بن يونس الكُدَيمي.

١٠٢ ـ محمد بن إبراهيم بن زكريا الغَطفاني:

روى عن هاشم بن أحمد، وروى عنه فرات في سورتي الحجر والدهر.

١٠٣ ـ محمّد بن أحمد بن ظَبيان:

روى عنه فرات في سورة ق والمعارج.

١٠٤ ـ محمّد بن أحمد بن عثمان بن ذليل أو دليل:

روى عن أبي صالح وإبراهيم الصيني وحسن بن علي الحَلَواني، وروى عنه فرات في سورة التّوبة والرّعد ومريم والشّعراء والنّمل والأحزاب في موردين والشورى والفتح.

١٠٥ ـ محمّد بن أحمد بن علي الهمداني:

روى عنه فرات في سورة الدّهر، وروى عنه الصدوق عن فرات عنه كما في سورة النّجم نقلاً عن الأمالي.

١٠٦ ـ محمّد بن أحمد بن علي:

روى عنه فرات في سورة الحجرات.

١٠٧ ـ محمد بن أحمد بن علي الكسائي:

روى عنه فرات في سورتي الحجر والرّحمن.

١٠٨ ـ محمّد بن الحسن بن إبراهيم الأويسي:

روى عنه فرات في ١٢ مورد.

١٠٩ ـ محمّد بن الحسين بن زيد الخيّاط:

روى عنه فرات في سورتي التّوبة والقصص.

١١٠ ـ محمّد بن زيد الثّقفي:

روى عنه فرات في آخر سورة البقرة.

١١١ ـ محمّد بن سعيد بن حمّاد الحارثي:

روى عنه فرات في سورة التّحريم.

١١٢ ـ محمّد بن سعيد بن رحيم الهمداني:

روى عنه فرات في أول حديث من الكتاب.

١١٣ ـ محمّد بن ظُهير:

روى عنه فرات في الحديث الحادي عشر من باب التسعة من الخِصال.

١١٤ ـ محمّد بن عبد الله بن سليمان الحَضرمي:

روى عنه فرات في سورة يس والطّور والمجادلة والحاقّة.

١١٥ ـ محمّد بن عبد الله بن عمرو الخزّاز:

روى عنه فرات في الحديث ٧٧٤.

١١٦ ـ محمّد بن عُبيد بن عَتبة الكوفي الكِندي:

روى عن جَندل وإسماعيل بن صَبيح، وروى عنه فرات في سورة التّوبة والزّمر.

١١٧ ـ محمّد بن علي:

روى عنه فرات في الحديث ٢٥.

١١٨ ـ محمّد بن علي الحسني:

روى عنه فرات في الحديث ٨٤.

١١٩ ـ محمّد بن علي بن عمرو بن طريف أو ظريف الحجري:

روى عنه فرات في الحديث ٥٥٢.

١٢٠ ـ محمّد بن علي بن معمّر، روى عنه فُرات في الحديث ٦١.

١٢٢ ـ محمّد بن الفضل بن جعفر بن الفضل العبّاسي:

روى عنه في الحديث ١٧٧.

١٢٣ ـ محمّد بن القاسم بن عُبيد:

روى عنه في ٢٥ مورداً.

١٢٤ ـ محمّد بن منصور:

وربّما كان هو محمّد بن منصور المرادي كما في الحديث ٥١٧.

١٢٥ ـ موسى بن علي بن موسى بن محمّد بن عبد الرّحمن المحاربي:

روى عنه في الحديث ٤٣٥ فقط.

١٢٦ ـ يحيى بن زياد:

روى عنه فرات في سورة الإسراء.

هذا تمام الكلام في مشايخ فُرات الكوفي.

وأمّا من روى عنه:

فإنّهم وإن كانوا قلّة ولكن لا بأس بالتعرّض لذكرهم وهم:

الأول: أبو القاسم العلوي عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الرّحمن الحسني أو الحسيني:

راوية تفسير فُرات الكوفي، وقد ورد ذكره في بدايات الكثير من

أحاديث فرات.

الثّاني: أبو الحسن محمّد بن أحمد بن الوليد:

حيث روى عن فُرات في كتاب فضل زيارة الحسين (عليه السلام) في الأحاديث ٢٢ و ٢٦ و ٤٦ و ٥١ و ٥٢ و ٦١ و ٦٥ و ٦٧ و ٨٤ و ٨٧ و ٨٨.

٣ ـ الحسين بن محمّد بن الفرزدق الفَزاري:

روى الرّجل عن فرات في الحديث ٢٦ و ٧٣، وعن محمّد بن عبد الله الجُعفي القاضي كما في فضل زيارة الحسين (عليه السلام)، وهو أبو عبد الله القطعي الكوفي.

الرّابع: عثمان:

روى عن فُرات وروى عنه الحَسكاني في شواهد التّنزيل الحديث ١٠٣٤ بسنده إليه.

الخامس: محمّد بن الحسن بن سعيد الهاشمي الكوفي أبو القاسم:

روى عن فرات وغيره وهو من مشايخ الصّدوق حدّثه في مسجد الكوفة مؤرّخاً في بعضها بسنة ٣٥٤ وروايته في عِدّة كتب من كتبه كالخصال ومعاني الأخبار والأمالي وغيرها[١].

المقام الثّالث:

يقع الحديث في الإنتماء العقائدي للمؤلّف:

المتتبّع لروايات الكتاب يستشعر بوضوح أنّ الرّجل من راوية الحديث ومستقصٍ لموارده وورود، ولذلك جمع في تفسيره المئات من الأحاديث، وتحديداً ٧٧٥ حديث -بحسب الطبعة الحديثة المحقّقة-، ولكنّ الظاهر من عبارات ومختارات المصنّف أنّه لم يكن اثنا عشرياً، بل كان زيدياً؛ والشّاهد على ذلك روايته لروايات تنفي العصمة عن

(١) أُنظر للاطلاع على مشايخ فرات ومن روى عنه تفسير فرات الكوفي: تحقيق محمد الكاظم: مقدمة التحقيق.

غير الخمسة من أهل البيت (عليهم السلام)، وبالتالي لعلّ -بل يقرب- أنّ الرّجل كان زيدياً.

ويعضُد ذلك:

تعرّض جمع من المصنّفين الزيديين كأبي عبد الله الشَّجري الزَّيدي الكوفي (المتوفّى سنة ٤٤٥ للهجرة) للأخذ من فرات الكوفي في كتابه فضل زيارة الحسين (عليه السلام) في أكثر من عشرة موارد، كما أنّه الوحيد الّذي نصّ على كنيته.

ولعلّ زيدية الرّجل هي التي بعّدت من اهتمام أصحابنا المتقدّمين من كتبه ومصنّفاته، وكذلك بعّدت اهتمام العامّة به.

ومن المعلوم أنّ الظروف السياسية والتاريخية والأحداث الّتي مرّت بعد ذلك أدّت إلى انحسار مذهب الزيدية انحساراً كبيراً، وانتهى به الأمر مُتركزاً في بعض المناطق كاليمن، ولذلك لم يُكتَب لتفسير فُرات الكوفي أن يُهتَم به على مستوى التّراجم والرّجال لا بنفسه ولا بكتابه أيضاً.

نعم، يمكن أن يُقال بأنّه قد تحوّل إلى مذهب الاثنا عشرية في آخر

عمره، ولكنّ لا شاهد قوي على ذلك أكثر من رواية الصّدوق عنه، ورواية الصّدوق عنه كما تحتمل أنّه اثنا عشرياً فكذلك تحتمل أنّه بقي زيدياً منفتحاً على التعامل مع الرّواة الاثنا عشرية، فلاحظ.

المقام الرّابع:

إطلالةٌ عامّةٌ على منهج المؤلّف وترتيب التّفسير:

الأصل في ترتيب الكتاب كما هو الواصل إلينا والمطبوع من النّسخة المحقّقة وغيرها أنّه مرتّبٌ على أساس سُور القرآن وهذا المَنهج في الترتيب هو الغالب، فبالتالي تكون العناوين الأساسيّة هي عناوين سُور القرآن الكريم.

ولكنّ المؤلّف أو الجامع لم يلتزم بترتيب الأحاديث في داخل كلّ سُورةٍ، فترى عدم الترتيب الرّقمي واضح بين روايات السُّورة الواحدة، مع أنّ ذلك لم يمنع أن تكون هناك عدم ترتيب -بل خلطٌ- في أحاديث السُّور المختلفة، كأن تقع أحاديث سورة المائدة في ضمن أحاديث سورة البقرة وهكذا.

بل يضاف إليه كذلك خلط من نوع آخر غير مسموح به في كتب

التّفسير بصورةٍ عامّةٍ، وهو الخلط بين السُّور القرآنية المتشابهة في الأسماء كسورة النّمل وسورة النّحل أو سورة الحجّ وسورة الحَجر وهكذا.

ومن الواضح أنّ كلّ ذلك يقلّل من قيمة الكتاب العلمية؛ وذلك لإضراره بالترتيب، ممّا يفرض على المطالع أو المحقّق إعمال نظره واجتهاده لتجاوز هذه الأخطاء في الترتيب التي تفقد -مضافاً إلى القيمة العلمية- جملةً من القرائن والشواهد والمؤيّدات السيّاقية الّتي تُعين على فهم المقصود والمعنى.

وكلّ ذلك يقلّل من اهتمام المصنّفين بشأن التفسير، وهذا لعلّه هو الذي حصل بالفعل، مضافاً إلى دواعٍ أخرى يأتي الحديث عنها لاحقاً -إن شاء الله تعالى-.

وهناك مشكلةٌ ثانيةٌ في الكتاب وهو:

أنّ المصنّف أو المستنسخ كثيراً ما يختصر أسماء الشيوخ في حال تعاقب ذكرهم في رواياته، فعلى سبيل المثال:

إذا ورد في سند الحديث الأول: حدّثنا الحسين بن الحكم، تجده في

الحديث الثّاني إذا كان كذلك عن طريق الحسين بن الحكم، يكتفي بالقول: حدّثنا الحسين.

ومن الواضح أنّ مثل هذا التصرّف يورث في النّفس شيء؛ وذلك لأنّه لابدّ حينئذ من الالتزام بكبرى كلّية مفادها أنّ المصنّف يتبنّى هذا المنهج وهو منهج اختصار الاسم حال التكرار.

ولكن يصعب الوثوق والاطمئنان بذلك خصوصاً في الأسماء الشائعة كالحسن والحسين وعلي ونحو ذلك، ويزداد الأمر إشكالاً في الكُنى والألقاب وهذا يقلّل من قيمة الكتاب.

وأمّا المشكلة الثالثة في ترتيب الكتاب:

ولعلّها أهم المشاكل وهي مشكلة سقوط -أو إسقاط- عامّة أسانيد روايات الكتاب إلاّ في بعض الروايات في أوائل التّفسير ووسطه وآخره، وإسقاط الأسانيد سمةٌ عامّةٌ لنُسخ الكتاب القديمة الّتي لا يتعدّى زمانها أربعة أو خمسة قرون والحديثة والمعاصرة منها.

وما ورد فيها من رواياتٍ مسندةٍ فهو لا يتعدّى ٢٢٪ تقريباً من مجموع روايات الكتاب، أي حوالي ١٧٧ روايةً من أصل ٧٧٥ روايةً.

فيبدأ الكتاب بالرّوايات المُسندة إلى رقم ٤٠، ثمّ بالإرسال وما بحكمه حيث يقول:

حدّثنا معنعَناً، ممّا يعني أنّ الرّواية في الأصل مسندة ولكن حُذِف إسنادها، ويستمر على هذا الحال حتّى يصل إلى الرقم ٤٨٧ ثمّ يرجع إلى الإسناد المتصل، حتّى يصل إلى الرقم ٥٦٤ ثمّ يرجع للإرسال إلى آخر التّفسير عدا سورة الكافرون والإخلاص والفلق والنّاس فيذكر رواياتٌ مسندةٌ[١].

ومن الواضح أنّ هذه مشكلةً كبيرةً جداً؛ وذلك لأنّها أخرجت أكثر من ثلاثة أرباع الكتاب عن حريم الإسناد ودائرته، وأدخلته في دائرة الإرسال الّذي في الأعم الأغلب يلازم عدم الاعتبار، إلا في موارد نادرةٍ ومحدّدةٍ معروفةٍ في طبقةٍ واحدةٍ لا أكثر وهي نادرةٌ جداً وحتّى هذا النّادر مختلف فيه.

وقد حدث مثل هذا في تفسير العيّاشي وغيره من الكتب الرّوائية

---

(١) أُنظر: الداوري: أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: الجزء الأول: صفحة ٥٠٨.

والتفسيرية، ولعلّه من جهة عدم معرفة النّاسخ بأهمية الأسانيد أو لكي يسهل حمله ولكي يصغر حجم الكتاب فيسهل تداوله بين النّاس ويقل ثمن نَسخه.

ولكن كلّ هذه المبرّرات لا تنفع؛ لأنّها تخرج الكتاب عن دائرة الاعتبار العلمي وبذلك تسقط قيمته العلمية عند أهل البحث والتحقيق.

بل حتّى أنّ المؤلّف أو النّاسخ لتفسير فُرات الكوفي كان مضطرب المَنهج في حذف الأسانيد، فتارةً يقتصر على ذكر فُرات الكوفي نفسه وأخرى ذكره وذكر من روى عنه كأبو القاسم العلوي عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الرّحمن وغير ذلك من صُور وأنماط حذف الأسانيد والّتي تعكس صورةً غير متقنةٍ على من قام بذلك الحذف والاختصار.

وقد تبعثرت الأسانيد المتبّقية في أوائل التفسير ووسطه وآخره، ممّا يشعر بعدم اهتمام الكاتب لأهمية الأسانيد ودورها العلمي في إثبات اعتبار مرويات الكتاب.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ مقدمة الكتاب أو خطبته كما يُسمّى كذلك لا شاهد على أنّها لفُرات الكوفي، بل من الواضح أنّها ليست له؛ وذلك لأنّه قد ورد ذكر فُرات الكوفي بعد أكثر من خمسة عشر سطراً من مقدمة الكتاب وفي ضمن ثنايا أسانيد الرّواية الأولى.

المقام الخامس:

الكلام في المَسيرة التاريخية للتّفسير:

تقدّم الكلام في أنّ التّفسير كُتِب في النّصف الثّاني من القرن الثّالث الهجري أو الربع الأوّل من القرن الرّابع الهجري، وروى هذا التفسير والد الصدوق (رحمه الله) (المتوفّى ٣٢٩ للهجرة) مباشرةً عن فُرات الكوفي، ومن ثمّ بعد ذلك روى الشيخ الصدوق (قدس سره) (المتوفّى ٣٨١ للهجرة) التفسير كذلك إمّا عن طريق والده أو عن طريق الحسن بن محمّد بن سعيد.

ومَرّ عصر الشيخ المفيد (قدس سره) (المتوفّى ٤١٣ للهجرة) والسيّد المرتضى (قدس سره) (المتوفّى ٤٣٦ للهجرة) والنّجاشي (رحمه الله) (المتوفّى ٤٥٠

للهجرة) والشيخ الطوسي (ﷺ) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة) وكلّهم لم يتعرّضوا لا للرّجل ولا للتفسير ولم ينقلوا منه، وسيأتي مزيد بيان في ما يمكن أن يكون سبب عزوف هؤلاء الأعلام عن التعرّض للتفسير ولصاحبه.

إلى أن وصل الأمر إلى الحاكم الحسكاني (المتوفّى سنة ٥٠٦ للهجرة):

صاحب كتاب شواهد التّنزيل، فقد اعتمد الرّجل على الكتاب وأخذ منه كثيراً وللرّجل سابقة نقلناها وذكرناها في تفسير العيّاشي - كما تقدّم-.

ومن ثمّ بعد ذلك عاد الكتاب إلى سِمة الإهمال وعدم الاعتناء:

فلم يتعرّض له ابن شهرآشوب ولا ابن إدريس (المتوفّى ٥٩٨ للهجرة) ولا من في طبقتهم من أعلام القرن السّادس الهجري، بل ولا حتّى القرن السّابع الهجري كالمحقق الحلّي (ﷺ) (المتوفّى ٦٧٦ للهجرة)، بل ولا حتّى ابنيْ طاووس (رحمهما الله)، ولا حتّى القرن الثّامن الهجري والتاسع الهجري وكذلك العاشر الهجري وأعلامه

كالشهيدين والعلامة الحلّي (ﷺ) وأضرابهم.

وبقي الحال على ذلك الإهمال وعدم التعرّض:

إلى أن وصل إلى نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثّاني عشر الهجري وهي مرحلةُ صاحب البحار (المتوفّى ١١١١ للهجرة)، وصاحب الوسائل (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة) (قدس أسرارهم الشريفة)، فقد اعتمدوا على الكتاب في موسوعاتهم الروائية، حيث صرّح الحر العاملي (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة) في هداية الأمّة إلى القول أنّه:

فُرات بن إبراهيم بن فُرات الكوفي، من مشايخ أبي الحسن علي بن بابويه، وقد روى عنه الصّدوق بواسطته ونقل من تفسيره أحاديث كثيرة في كتبه، وهذا التفسير يتضمّن ما يدلّ على حسن اعتقاده وجَودة انتقاده ووضوح علمه وحسن حاله ومضامينه موافقة للكتب المعتمدة[1]، ومن أجل ذلك اعتمد على التّفسير في كتاب وسائل الشيعة

(١) أُنظر: الحر العاملي: هداية الأمّة إلى أحكام الأئمة: الجزء الثامن: صفحة ٥٥٤.

ونقل عنه في غير موردٍ[١].

وكذلك اعتمد عليه العلامة المجلسي (طاب ثراه) (المتوفّى ١١١١ للهجرة):

في موسوعته الرّوائية الكبيرة (بحار الأنوار) وذكر ما نصّه:

أنّ تفسير فُرات وإن لم يتعرّض أحد من الأصحاب لمؤلّفه بمدح أو قدح، ولكن كون أخباره موافقة لما وصل إلينا من الأحاديث المعتبرة وحسن الضبط في نقلها مما يعطي الوثوق لمؤلّفه وحسن الظنّ به، ولذلك نجده أنّه قد نقل عنه في بحار الأنوار في غير مورد[٢].كما

(١) أُنظر: العاملي: وسائل الشيعة: الجزء الخامس: صفحة ٤٤٢٠: حديث رقم ٦٩٧٨: والجزء ٢٧: صفحة ١٨٧: حديث رقم ٣٣٥٦١ وغيرها من الموارد.

(٢) أُنظر: العلامة المجلسي: بحار الأنوار: الجزء الثامن: صفحة ٥: حديث ٨: والجزء العاشر والجزء ١١: صفحة ٥٨: حديث ٦٢: والجزء ١٢: صفحة ٣٦: حديث ١٤: والجزء ١٣: صفحة ٣٦٢: حديث ٩: وجزء ١٤: صفحة ١٦٨: حديث ٩: والجزء ١٥: صفحة ٦: حديث ٥ و ٦: والجزء ١٦: صفحة ٨٧: حديث ٧: والجزء ١٧: صفحة ٩٠: حديث ٢١: والجزء ١٩: صفحة ٨٧: حديث ٣٩: والجزء ٢٠: صفحة ١٠٣: حديث ٣٠: والجزء ٢٢: صفحة ٨٥:

ظهر لنا من استقرائنا الشخصي للموارد.

والظّاهر أنّ العلّامة المجلسي (طاب ثراه) وصاحب الوسائل (قدس سره) كعادتهما في تهيئة مصادر موسوعاتهم الرّوائية البحار والوسائل، فقد حصلوا على نسخة من التفسير بالوِجادة بطريق أو بآخر واستحسنوا محتواها ووجدوا أنّه عموماً موافق للأصول ولذلك اعتمدوا عليها.

وكانت طريقتهم قائمةٌ على تدعيم ذلك بالطرق العامّة الواردة في فهارس أصحابنا إلى الكتب ومصنّفات المتقدّمين وبالإجازات العامّة.

ولكن:

حتّى هذا المقدار لم يتوفّر في كتاب تفسير فُرات الكوفي؛ لعدم وجود طرق لأصحابنا المتقدّمين للكتاب أصلاً، وهذا مما يُضعف احتمالية الاعتماد عليه بوجه، **مضافاً إلى ذلك**:

أنّه قد تقدم منّا الحديث عن هذه الطرق وهذه الطريقة في اعتبار

حديث ٣٦: والجزء ٢٤: صفحة ١٤: حديث ١٥ و ١٦: والجزء ٢٥: صفحة ٢: حديث ٤: والجزء ٢٧: صفحة ١٠٨: حديث ٨١ وغيرها الكثير من الموارد فراجع.

كتب المتقدّمين وقلنا: بأنّها لا تصلح بوجه أن تكون إمارةً على ثبوت الكتاب ونسبته لصاحبه ومطابقة ما بأيدينا من النُسخة مع نُسخة الأصل؛ وذلك من جهة أنّ هذه الإجازات العامّة إنّما هي طرق تبرّكيةٌ شرفيةٌ، وليس لها قيمةٌ علميةٌ تُذكَر.

فحتّى هذا المقدار ممّا ليس بمعتبرٍ من النّاحية العلمية غير متوفّر في تفسير فرات الكوفي، فلاحظ.

ومن ثمّ بعد ذلك عُرِف التفسير:

وتعرّض له جمع من الأعلام واعتمدوا عليه لاعتماد المجلسي (رحمه الله) والعاملي (طاب ثراه) عليه، كما حدث ذلك مع المحدّث النوري (رحمه الله) (المتوفّى ١٣٢٠ للهجرة) في مستدرك الوسائل في غير مورد[1].

(١) أُنظر: النوري: مستدرك الوسائل: الجزء الثالث: صفحة ٢٧٧: حديث ٣٥٧٤ وغيرها من الموارد.

فتحصّل ممّا تقدّم أمور:

الأمر الأوّل:

أنّه لا شهرة للتفسير عند المتقدّمين واعتماد الصدوقين (طاب ثراهما) لا يَعدّ من سِمات شهرة الكتاب.

الأمر الثّاني:

أنّه لا شهرة ولا تعرّض للتفسير أصلاً من الأعلام لغاية القرن الحادي عشر الهجري بل نهايته، وبالتالي فلا شهرة للكتاب إلى ذلك الزّمان.

الأمر الثالث:

أنّ معروفية الكتاب جاءت بعد اعتماد المجلسي والعاملي عليه.

ولكن مع ذلك فإنّه يُلحَظ أمرين:

الأمر الأول:

تصريحهم بعدم تعرّض الأصحاب للمؤلّف والكتاب وأنّه لا بقدحٍ ولا بمدحٍ.

الأمر الثاني:

أنّنا قد تتبّعنا مرحلة ما بعد المجلسي والعاملي، فلاحظنا أنّه كذلك لم يُحرز الكتاب انتشاراً واعتماداً كما حصلت عليه جملة من الكتب الّتي لم تكن معروفةً قبل المجلسي والعاملي ولكنّها حقّقت شهرةً وانتشاراً لا بأس به بعد المجلسي والعاملي، وسيأتي مزيد بيانٍ لأسباب هذين الأمرين.

وأمّا الكلام في المقام السّادس:

وهو الكلام عن الطريق إلى الكتاب وسلسلته:

الوارد في النُّسخ الّتي بين أيدينا من التفسير أنّها مرويةٌ عن:

أولاً: أبو الخير مقداد بن علي الحجازي المدني الّذي قال حدّثنا.

ثانياً: عبد الرّحمن العلوي الحسيني الذي يروي التفسير عن فُرات بن إبراهيم الكوفي.

وهذا الطريق موجودٌ في كلا النُّسختين المطبوعة من التفسير وهي النُّسخة المحقّقة بقلم محمّد الكاظم والنُّسخةُ المطبوعةُ في المطبعة

الحيدرية بتقديم محمّد علي الغَروي الأروبادي.

أمّا الأوّل وهو أبو الخير مقداد بن علي الحجازي المدني:

فلم يرد له ذكرٌ بحسب المقدار الذي بحثنا فيه في كتب الرّجال ومصنّفات التراجم والسِّير، ولم يتعرّض لترجمته أحد من الأعلام، وعليه فالرّجل مهملٌ من ناحية التوثيق والتضعيف ولا قرينة على إثبات وثاقته ولم تُدّعى وجوهٌ في إثبات وثاقة الرّجل، وعليه فلا يمكن الاعتماد على مروياته ومنها هذا التفسير.

وأمّا الثاني وهو عبد الرّحمن العلوي الحسني:

فهو أبو القاسم عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الرّحمن الحسني العلوي، وهو الّذي يروي عنه أبو الخير وهو يروي عن فُرات الكوفي هذا التفسير، فقد ورد في النُّسخة المحققة من التفسير المطبوع الحسيني بدل الحسني، والرّجل كذلك ليس له ذكر في الكتب الرّجالية وكتب السِّير والتراجم وبالمقدار الذي بحثنا فيه لم نجد ما يُشير إلى حاله.

نعم، ذكر المحقّق آقا بزرك (قدس سره) (المتوفّى ١٣٩٠ للهجرة) أنّه شيخ بعض أجلاء مشايخ الصدوق منهم أحمد بن الحسن القطّان، فإنّه

يروي الصدوق في أماليه عنه وهو يروي عن عبد الرّحمن بن محمّد الحسني، هذا[١].

إلا أنّه في قبال ذلك ذكر السيّد محمّد حسين الجلالي في دراسةٍ حول نهج البلاغة أنّ العلوي المذكور هو أحد أعلام الزيدية (المولود سنة ٣٦٧ للهجرة) (والمتوفّى سنة ٤٤٥ للهجرة)، وتاريخ وفاة العلوي يقتضي تأخره عن تاريخ وفاة شيخه فُرات وأن ينقل عنه بواسطةٍ واحدةٍ[٢].

ولكنّ الظاهر أنّ هذا اشتباهٌ وخلطٌ، فإنّ من وُلِد سنة ٣٦٧ للهجرة وتوفّي سنة ٤٤٥ للهجرة إنّما هو أبو عبد الله محمّد بن علي بن الحسن بن علي العلوي الحسني الشجري الكوفي مؤلّف كتاب فضل زيارة الحسين (عليه السلام) ووالده يُعرَف بابن عبد الرّحمن وهو من المحدّثين بالكوفة.

---

(١) أُنظر: آقا بزرك الطهراني: الذريعة: الجزء الرابع صفحة ٢٩٩.

(٢) أُنظر: السيّد محمد حسين الحسيني الجلالي: دراسة حول نهج البلاغة: صفحة ١٢٢.

ومن الواضح أنّ مثل هذا الرّجل لا يستطيع الرواية للتفسير عن فُرات الكوفي مباشرةً من دون واسطةٍ كما هو ظاهر من طريق التفسير الموجود بأيدينا؛ وذلك لأنّ فرات الكوفي قطعاً توفّي قبل ولادة هذا الرّجل بعقود فضلاً عن تاريخ إمكانية تحمّله للرّواية.

والظاهر أنّ الصحيح هو أنّ الرّجل شيخ بعض مشايخ الصدوق كأحمد بن الحسن القطّان؛ وذلك لأنّ الصدوق (طاب ثراه) (المتوفّى ٣٨١ للهجرة) من الطبقة العاشرة، وشيخه أحمد بن الحسن القطّان من الطبقة التاسعة، وهم طبقة والد الصدوق (رحمه الله) (المتوفى ٣٢٩ للهجرة).

وبالتالي فيكون الرّجل من الطبقة الثامنة وهو قريب -بل معاصر- لفُرات الكوفي تقريباً إذا كانت وفاته في أوائل القرن الرابع الهجري.

وكيفما كان:

فلم يرد في حق الرّجل توثيق ولم تُذكر وجوهٌ للقول بوثاقته فبالتالي لا يمكن الاعتماد على مروياته ومنها هذا التفسير.

فالنتيجة:

أنّ الطريق إلى التفسير ضعيفٌ؛ لعدم ثبوت وثاقة من وقع في سلسلة الطريق كأبو الخير والعلوي الحسني.

وأمّا الكلام في المقام السّابع:

وهو الحديث عن نُسخ الكتاب الخطية وتواريخها:

فالغاية من عقد هذا البحث إنّما هو تسليط الضوء على نُسخ الكتاب، فكلّما كانت قديمةٌ بقدم المتقدّمين أو قريب منهم كلّما زاد احتمال شهرة الكتاب أو مطابقة ما بأيدينا من نُسخة الأصل، وبالعكس فكلمّا كانت النُّسخ المتوفّرة بعيدة عن عصر المؤلف قريبة من عصرنا كلّما زاد احتمال عدم اعتبار الكتاب.

والنُّسخ المتوفّرة من الكتاب تسعةٌ، أقدمها مكتوبة في القرن العاشر أو التاسع على أبعد تقدير، ومن الواضح أنّ هناك فترةٌ تزيد على خمسة قرون بينها وبين زمان المصنّف مما يبعّد احتمال مطابقتها مع نسخة الأصل فضلاً عن عَزوف الأعلام عن التعرّض للتفسير والنقل عنه مما أفقدنا طريق مهم للمطابقة بين ما بأيدينا من النُّسخة مع نسخة

الأصل من خلال مطابقة المنقول عن التفسير من قِبل الأعلام المتقدمين مع الموجود بأيدينا.

فإذا حصلت المطابقة بمقدارٍ يورث الاطمئنان بالتطابق حصل لنا الوثوق والاطمئنان بالمطابقة، وهذا عاملٌ مهمٌّ في إثبات اعتبار الكتاب ولكنه مع الأسف مفقود في المقام.

وتفصيل هذه المخطوطات هو:

النُّسخة الأولى:

نسخة مكتبة أمير المؤمنين (عليه السلام) في النّجف الأشرف تحت الرقم ١٨٩٠، والّتي كُتِبت في بداية القرن الرّابع الهجري ولم يذكر الكاتب أي نسخة استنسخها وهذه النُّسخة بالرَّغم من أنّها متأخّرةٌ لكنّها من النُّسخ الجيدة إن لم تكن أحسنها.

وقد اعتمد عليه المحققون بالدرجة الأولى وهي بخط الحاج محمد العبايجي والد الميرزا فرج الله التبريزي، وكانت في ملكية المرحوم الأديب حجة الإسلام والمسلمين العلّامة الشيخ محمّد علي الغروي الاروبادي (المتوفّى سنة ١٣٨٠) وتقع في ٤٤١ صفحة وخطّها رديءٌ.

النُّسخة الثانية:

وهي نسخة مكتبة مدرسة السيّد البروجردي في النجف الأشرف، وهي نسخة المحدّث الميرزا النوري صاحب المستدرك، كتبها أحمد بن الشيخ حسن القفطان السعدي سنة ١٢٧٦ هجري قمري في كربلاء المقدّسة عن نسخة فرغ كاتبها من كتابتها بمكّة المشرّفة ظهر يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من ربيع الثاني سنة ١٠٨٣ للهجرة على يد إبراهيم بن عبد الله الأحسائي الجبلي مولداً والشيرازي مسكناً.

٣ ـ النُّسخة الثالثة:

نسخة السيّد الخونساري أحمد بن محمّد بن رضا العلوي الحسيني المحفوظة في مكتبة نجله بقم وهي مُستنسخةٌ عن نسخة الميرزا النوري وتنفرد بإصلاحات وتعديلات هامّة.

النُّسخة الرّابعة:

وهي نسخة المدرسة الفيضية بقم، مستنسخةٌ أيضاً.

النُّسخة الخامسة:

وهي نسخة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد الرضا (عليه السلام)، وهي أيضاً مأخوذة من أصلٍ ولم يُذكَر تاريخ استنساخها لسقوط آخر صفحة منها، والوارد فيها بعد انتهاء أحاديث فرات ذُكِر فيها ستة أحاديث.

النُّسخة السادسة:

وهي نسخة مكتبة السيّد الروضاتي بأصفهان والّتي تعود على أقل تقدير إلى أوائل القرن الحادي عشر الهجري وعلى أكثر تقدير إلى أوائل القرن التاسع الهجري؛ وذلك أنّ الورقة الأخيرة سقطت من الكتاب وهي تشترك مع باقي النُّسخ في تعقيبها بالأحاديث الستة التي أشرنا إليها، وفي الترتيب العامّ للكتاب تتفق وسائر النسخ إلا أنّ كاتبها قد لخّص الأحاديث فما رآه مكرّراً أسقطه، فلربّما ذكر سند الحديث وشيئاً من المتن ثمّ انتبه إلى أنّ مثله معنىً ومتناً تقدم فيترك الحديث مبتوراً وينتقل إلى ما بعده.

والظاهر أنّ هذه النسخة هي نسخة العلامة المجلسي الّتي أدرج

محتوياتها في البحار، فلذلك كان نقل المجلسي من كتاب فُرات في البحار لم يكن من نسخةٍ كاملةٍ بل كان من نسخةٍ ناقصةٍ ومشوشةٍ.

النّسخة السابعة:

وهي نسخة مكتبة ملك بطهران تحت الرقم ٣٩٧٦، سقط من أوّلها خمسة أوراق وكُتِب في آخرها: قد فرغت من هذا التفسير، الكلام مروي عن الأئمّة (عليهم السلام) في ١٥ جمادى الأولى سنة تسعة وتسعمائة على يد نبي محمّد بن علي بن بهمن، وهذه النُّسخة سقيمةٌ جداً.

النّسخة الثامنة:

وهي نسخة أخرى بمكتبة ملك تحت الرقم ٣٠١، كُتِبت في عصر متأخّر وتشترك مع النسخ المتقدمة في السَّقم والتصحيف والمصدر المستنسخ منه.

النُّسخة التاسعة:

وهي النسخة المطبوعة بالنجف الأشرف بمطبعة الحيدرية، وهي

أوّل طبعة لتفسير فُرات الكوفي، وقد اعتمد الناشر على نسخة السيّد عبد الرّزاق الموسوي المقرّم التي يرجع تاريخها إلى سنة ١٣٥٤ هجري قمري، وهي مستنسخة من نسخة كتبها شير محمد الهمداني سنة ١٣٥٤ هجري قمري أيضاً وقال فيها: هذا تمام ما في النّسخة التي نَسختُ هذه منها إلا قليلاً من أولها.

وأمّا الكلام في المقام الثّامن:

وهو الحديث عن الاعتراضات العامّة على هذا التفسير:

فقد واجه هذا التفسير جملة من الاعتراضات العامّة منها:

الاعتراض الأوّل:

أنّ المُلاحظة في عموم التفسير مع ملاحظة مشايخ المصنّف وأسانيد مروياته وأحاديثه يخرج بنتيجة كون الكتاب أشبه ما يكون بكُتب الزّيدية وليس من كتب أصحابنا الإماميّة.

الاعتراض الثّاني:

أنّه ليس فيه نصٌّ على الأئمّة الاثنا عشر وإن كان مُكثراً من

الرّواية عن الصادقين (عليهما السلام) بنصوص تؤكّد على إمامتهما وعصمتهما.

الاعتراض الثالث:

أنّه يروي عن زيد أحاديث تَنفي العصمة عن غير الخمسة من أهل البيت (عليهم السلام)[1].

فتحصّل مما تقدم:

أولاً:

أنّ مصنّف الكتاب لم يثبُت كونه إمامياً، بل يقرب أنّه من الزّيدية، مضافاً إلى ذلك فإنّه لم يثبُت له توثيق في كتب الرّجال والتَّراجم والسِّير.

وثانياً:

أنّه لا طريق معتبرٌ للكتاب.

---

(١) أُنظر للاطلاع على هذه الاعتراضات: تفسير فرات الكوفي: تحقيق محمد الكاظم: صفحة ١١: وكذلك النسخ القديمة للتفسير.

وثالثاً:

أنّه لا شهرة للكتاب من المتقدّمين إلى زمن العلامة المجلسي (قدس سره) والعلامة العاملي (طاب ثراه)، وأمّا بعدهما فأيضاً لم يشتهر الكتاب بالمقدار الّذي وجدناه مع الكتب الأخرى وبالمقدار الّذي يكون معه معتبرٌ في عموم هذه الأجواء، مع أنّ شهرته بعد هذين العلَمين ليست مفيدة في اعتبار الكتاب بل أنّ المفيد إنّما هو شهرته عند القدماء، وهو مفقود.

ورابعاً:

أنّ طريق الكتاب ضعيفٌ؛ لعدم وثاقة جمع ممّن وقع فيه كما تقدّم مفصلاً.

وخامساً:

أنّ نُسخ الكتاب مضطربةٌ وليست بقديمةٍ ولا توجد نسخة أصل للكتاب يمكن الاعتماد عليها.

مضافاً إلى أنّ الأعلام المتقدّمين لم ينقلوا عنه كثيراً حتّى يمكن لنا أن نقارن نقولاتهم مع ما بأيدينا من النسخة والّذي ينفعنا كثيراً في إثبات التطابق مع النُّسخة القديمة أو نسخة الأصل.

سادساً:

أنّ هناك اعتراضاتٌ عامّةٌ مهمّةٌ على الكتاب تمنع عن الأخذ به.

وعليه فالمختار:

أنّ تفسير فُرات الكوفي غير معتبرٍ ولا يمكن الاستناد إلى مروياته في عملية الاستدلال والاستعانة به كدليل على المطالب العلمية.

نعم تصلح للتاييد واخراجها شاهدا ومؤيدا على المطالب المستدل لها.

وبذلك يَتِمُّ الحديث عمّا أردناه بهذه العُجالة عن تفسير فُرات الكوفي، نحمد الله تعالى أن وفّقنا لذلك ونشكر فضله ونعمائه، إنه ذو الفضل العظيم .

والحمد لله ربّ العالمين.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤ - ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة.١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات مكتبة الصدر: طهران.

١٤-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥-الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧-١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧-مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨-مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩-كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة: ١٩٥١ميلادي:١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية: النجف الاشرف.

٢٠-مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١-الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى:١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢-كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى:١٤٣٥ هجري.

٢٣-نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

٢٤- مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥-معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢-عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣-الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤- الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥- الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ - ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٣٦-الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧-تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري)مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر:قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة ٩
المقام الأوّل: ٩
في التّعريف بفُرات الكوفي: ٩
المقام الثّاني: ١٦
هذا تمام الكلام في مشايخ فُرات الكوفي. ٣٧
وأمّا من روى عنه: ٣٧
فإنّهم وإن كانوا قلّة ولكن لا بأس بالتعرّض لذكرهم وهم: ٣٧
الأول: أبو القاسم العلوي عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الرّحمن الحسني أو الحسيني: ٣٧
الثّاني: أبو الحسن محمّد بن أحمد بن الوليد: ٣٨
٣ ـ الحسين بن محمّد بن الفرزدق الفَزاري: ٣٨
الرّابع: عثمان: ٣٨
الخامس: محمّد بن الحسن بن سعيد الهاشمي الكوفي أبو القاسم: ..٣٩
المقام الثّالث: ٣٩

يقع الحديث في الإنتماء العقائدي للمؤلّف: ٣٩
المقام الرّابع: ٤١
إطلالةٌ عامّةٌ على منهج المؤلّف وترتيب التّفسير: ٤١
وهناك مشكلةٌ ثانيةٌ في الكتاب وهو: ٤٢
وأمّا المشكلة الثالثة في ترتيب الكتاب: ٤٣
ويُضاف إلى ذلك: ٤٦
المقام الخامس: ٤٦
الكلام في المَسيرة التاريخية للتّفسير: ٤٦
إلى أن وصل الأمر إلى الحاكم الحسكـــاني (المتوفّى سنة ٥٠٦ للهجرة): ٤٧
ومن ثمّ بعد ذلك عاد الكتاب إلى سِمة الإهمال وعدم الاعتناء: ...٤٧
وبقي الحال على ذلك الإهمال وعدم التعرّض: ٤٨
ومن ثمّ بعد ذلك عُرِف التفسير: ٥١
فتحصّل ممّا تقدّم أمور: ٥٢
الأمر الأوّل: ٥٢

الأمر الثّاني: ٥٢
الأمر الثالث: ٥٢
ولكن مع ذلك فإنّه يُلحَظ أمرين: ٥٢
الأمر الأول: ٥٢
الأمر الثاني: ٥٣
وأمّا الكلام في المقام السّادس: ٥٣
الوارد في النُّسخ الّتي بين أيدينا من التفسير أنّها مرويةٌ عن: ٥٣
أولاً: أبو الخير مقداد بن علي الحجازي المدني الّذي قال حدّثنا. ...٥٣
ثانياً: عبد الرّحمن العلوي الحسيني الذي يروي التفسير عن فُرات بن إبراهيم الكوفي. ٥٣
أمّا الأوّل وهو أبو الخير مقداد بن علي الحجازي المدني: ٥٤
وأمّا الثاني وهو عبد الرّحمن العلوي الحسني: ٥٤
فالنتيجة: ٥٧
أنّ الطريق إلى التفسير ضعيفٌ؛ لعدم ثبوت وثاقة من وقع في سلسلة الطريق كأبو الخير والعلوي الحسني. ٥٧

وأمّا الكلام في المقام السّابع: ٥٧
وتفصيل هذه المخطوطات هو: ٥٨
النُّسخة الأولى: ٥٨
النُّسخة الثانية: ٥٩
٣ ـ النُّسخة الثالثة: ٥٩
النُّسخة الرّابعة: ٥٩
النُّسخة الخامسة: ٦٠
النُّسخة السادسة: ٦٠
النّسخة السابعة: ٦١
النّسخة الثامنة: ٦١
النُّسخة التاسعة: ٦١
وأمّا الكلام في المقام الثّامن: ٦٢
وهو الحديث عن الاعتراضات العامّة على هذا التفسير: ٦٢
الاعتراض الأوّل: ٦٢
الاعتراض الثّاني: ٦٢

الاعتراض الثالث: ٦٣
فتحصّل مما تقدم: ٦٣
أولاً: ٦٣
وثانياً: ٦٣
وثالثاً: ٦٤
وخامساً: ٦٤
سادساً: ٦٥
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ ٦٧
فهرس الموضوعات ٧٧